مدى شرعية (التعويضات) المفروضة على العراق

(٤-٤)

بدر غيلان

لا شك في ان حجم الكارثة البشرية والمادية والطبيعية التي سببها رأس النظام المباد للعراق والدول المجاورة، وحتى العديد من دول العالم، لا يمكن انكارها والتغاضي عنها أو تدبرها تحت أية ذريعة والتي دفع ثمنها غالياً الشعبان العراقي والكويتي ومعهما الشعب الايراني.

ومن هنا فان هذين الشعبين قد شربا بالكاس المرة نفسها التي شرب بها الشعب الايراني، وأن من يحاول التغاضي عن هذه المآسي او تبريرها كمن يريد التغاضي عن عمد أو انكار كارثة المقابر الجماعية التي ألمت بالشعب العراقي المظلوم من شماله إلى جنوبه، وهي واحدة من مآسيه المريرة التي لا تعد ولا تحصى.

إن مطالبة الكويت بالتعويض قد تبدو من الناحية المجردة (مشروعة) من حيث المبدأ. هذا إذا كان الدخول اليها قد نال موافقة ممثلي الشعب من خلال مناقشة مستفيضة ومبنية على اسباب ومبررات جوهرية وعقلانية، في حين أن هذا الامر، كما هو معروف للجميع، لم يجر على أي مستوى شعبي او حتى حكومي أو حزبي بطريقة مناسبة، حيث كان رأي الشعب والحكومة معاً مغيباً بصورة مطلقة، وان قرار الحرب على الكويت، قد اتخذ من قبل رأس النظام المخلوع بصورة منفردة، مبنية على رغباته الجنونية ونزعته الشريرة في شن الحروب على جيرانه والحاق الاذى بشعوبهم وبالشعب العراقي معاً.

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فان الشعب العراقي، كما هو معروف، قد عانى الامرين من آثار الحرب العراقية – الايرانية طيلة ثماني سنوات، وفقد مئات الالوف من خيرة شبابه ورجاله، واضاع مئات الالوف من ملايين الدنانير التي احرقت في أتون الحرب الهوجاء.. في الوقت الذي اصبح البلد في حينه بقرة حلوبا لملايين الايدي العاملة التي استوردها راس النظام المخلوع تعويضاً عن ابناء البلد الذين رماهم في محرقة الحرب، حيث اخذ هؤلاء يعيثون في الارض فساداً ونقلوا إلى بلدنا كل عادة ذميمة ومنكرة لا تزال آثارها باقية حتى الآن، وسنبقى نعاني منها سنين طويلة قادمة.

وليس بخاف على احد ان العديد من الدول العربية، وفي مقدمتها الدول الخليجية، وتحت مختلف الشعارات البراقة، قد شجعت راس النظام المخلوع على دخول الحرب مع ايران ودعمه بكل الوسائل المادية والمعنوية تحت ستار الدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي والوقوف في وجه (تصدير) الثورة الايرانية، مما تسبب في اطالة امر هذه الحرب المجنونة لمدة ثماني سنوات عجاف رغبة من تلك الدول في الاطاحة بالنظام الايراني الجديد الذي اعتبرته مصدر تهديد لها.

وكان رئيس احدى الدول العربية المجاورة للعراق، من فرط تأييده ودعمه للحرب مع ايران، يقوم بين آونة واخرى بزيارة العراق وتقديم الدعم لرئيس النظام المباد فضلاً عن زيارة جبهات القتال. وفي احدى زياراته لها اطلق بيده مباشرة من احد المدافع اطلاقة على الجانب الايراني. كما قام في زيارة اخرى باشعال فتيل احد الصواريخ الذي انطلق نحو المدن الايرانية ليقتل ما شاء له من المواطنين الآمنين.

ولا شك في أن نظرة متأنية ومنصفة لهذا الموقف تعطي البرهان الاكبر على الاشتراك في هذه الحرب التي اتت على الاخضر واليابس، والتي ستبقى آثارها ماثلة للعيان في كل عائلة عراقية إلى سنين طويلة قادمة.

وبناء على ذلك فان الشريك، كما هو معلوم، وفي جميع الشرائع السماوية والقانونية يعتبر كالاصل. كما يجب علينا أن لا ننسى في ظل هذا الجو المشحون الدور الامريكي الذي نعتقد جازمين بأنه يقف وراء كل هذه السيناريوهات التي جرت في منطقتنا.

ومن هنا، فانه طبقاً لهذا المبدأ، فان الشعب العراقي الذي ذاق الامرين من الحرب العراقية الايرانية التي أدى العديد من الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، دوراً اساسياً في اشعالها ودعمها واطالة امدها بهدف الحفاظ على استمرار الطاغية على كرسي الحكم في العراق لسنوات طويلة مهما ارتكب من مظالم وآثام بحق شعبه، وما سببه من آثار كارثية لحقت بالعراق جراء حرب الخليج الثانية، عند ذلك يكون الشعب العراقي وفق جميع النواميس والاعراف الدولية في موقع جدير بالمطالبة بالتعويضات، كما تطالب الدول الاخرى بذلك.. لا بل إن مطالبة العراق بالتعويضات تجعل مطالبات الدول الاخرى من جانبها لا تشكل شيئاً ذا بال، حيث أنها فقدت ممتلكات مادية في حين فقد العراق أعز شبابه ورجاله ولا يمكن تعويضهم بكنوز الدنيا وما فيها.

إن الوقائع السياسية والعسكرية لاحتلال صدام للكويت وانسحابه منها، وما تكبده العراق من اضرار جسيمة نتيجة عدوان الولايات المتحدة وحلفائها.. قد يكون (معادلاً) للتعويضات في اسوأ الحالات، ويجعل من دول التحالف التي هاجمت العراق بما فيها الدول العربية والكويت الطرف المطلوب منه تعويض العراق عما لحق به من خسائر مادية جسيمة وتضحيات بشرية كبيرة طيلة السنوات الماضية، فضلاً عما سيتحمله مستقبلاً نتيجة لذلك، يمكن أن تفوق اضعاف ما لحق بالكويت والدول المتحالفة معها، وذلك بحكم اختلال المعايير الموضوعية والمادية والبشرية المتعلقة بكل من الطرفين، وهذا ما يجعل العراق باعتقادنا مؤهلاً للمطالبة بهذه التعويضات من جميع الاطراف التي الحقت الاذى به طيلة ربع القرن الماضي.

والحقيقة ان لدينا شعوراً يقترب من اليقين بان الدول المعنية التي تطالب العراق بالتعويضات رغم ما اصابه من كوارث بشرية ومادية إنما تصر على ذلك املاً بالتخلص من مطالبة العراق اياها بتعويضات مماثلة نتيجة لتيقنها التام بانها مسؤولة بصورة اساسية عما لحق به من اضرار.

وحيث ان الولايات المتحدة، بحكم مسؤوليتها المباشرة عن حرب الخليج الثانية ومن ثم الحرب الثالثة وما لحق العراق من جرائها من خراب ودمار، تفرض عليها ايجاد الموارد المالية اللازمة لاعادة اعماره، فضلاً عن اقناع الدول الدائنة له بالغاء القسم الاعظم منها، فقد بادرت منذ الايام الاولى لاحتلال العراق إلى مطالبة الدولة الدائنة، وخاصة العربية، بالتنازل عن ديونها للعراق، حيث توجه (بول بريمر) الحاكم المدني السابق للعراق، باقتراح إلى عدد من الدول العربية، خاصة السعودية والكويت، بان تقوما باعفاء العراق من التعويضات، كنوع من الاسهام في (الجهود الامريكية) لاعمار العراق وتخفيف الضائقة التي يعيشها الشعب العراقي. وقد كلفت الحكومة الامريكية وزير خارجيتها الاسبق (جيمس بيكر) بالاتصال بمختلف الدول الدائنة للعراق لاقناعها بالتنازل عن ديونها أو تخفيضها بنسبة معينة.

وشهد شاهد من أهلها، فها هو أحد المسؤولين الامريكيين الكبار الذي يبرئ ساحة العراق من قسم كبير من (التعويضات) التي تطالب بها بعض دول الخليج، وذلك استناداً إلى مجريات الامور التي رافقت تحميل العراق هذه الديون والتعويضات معاً.

فقد صرح نائب وزير الخارجية الامريكي (ريتشارد ارميتاج) في جلسة اللجنة الفرعية لمجلس النواب الامريكي في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٤ قائلاً إنه لا يتعين على العراق أن يرد (٤٥) مليار دولار (ديونا) تطالب بها دول الخليج، لان تلك الاموال كانت قد دفعت على سبيل المنحة من اجل مساعدة العراق في حربه مع ايران، ولهذا السبب فانه يؤكد انها لم تسجل على شكل ديون. وهكذا يتضح زيف الكثير من مطالبات التعويض المزعومة.

وفي واقع الامر إن هذا القول إنما يعد تصريحا لواقع حال يؤكد أن الاموال التي دفعت للعراق من دول الخليج انما هي على سبيل المنح التي لا ترد من اجل مساعدته في استمرار حربه مع ايران. وهذا الواقع يجب أن تعيه دول الخليج جيدا إذا ارادت أن تبني علاقات حقيقية مع العراق والتخلي عن اية نزعة عدوانية أو عقابية بعيدة عن التشفي والانتقام.

ولعل من البديهي أن نذكر ان الدول العربية في الخليج بحاجة ماسة إلى دعم وتطوير علاقاتها مع العراق وعلى جميع المستويات. ولا شك في إن دعم هذه العلاقات يتطلب قبل كل شيء التنازل عن مطالبتها بالتعويضات المزعومة دون قيد أو شرط، فضلاً عن المبادرة إلى منحه المساعدات الضرورية للمساهمة في اعادة الاعمار كغيرها من الدول الاخرى المانحة.. حيث هنالك العديد من الاسباب الوجيهة التي تدفع تلك الدول إلى اتخاذ مثل هذا الموقف الايجابي، من بينها العراق منها كامتداد جغرافي اضافة إلى ما يشكله الامتداد السكاني والعشائري الذي يربط المواطن العراقي بمواطن دول الخليج العربي، فضلاً عن الامتداد الطبيعي للثروة النفطية الهائلة في العراق التي تشكل العمق الاستراتيجي النفطي لدول الخليج باكمله، مما يجعله شريكاً على قدم المساواة مع هذه الدول، ناهيك عن الثروات المائية والزراعية والطبيعية الاخرى التي تجعل من العراق الشريك الافضل لدول الخليج، طالما ظل بعيداً عن الحكم الديكتاتوري المتسلط الذي سيكون وجوده في العراق مصدر تهديد دائم لهذه الدول، كما حصل في عهد النظام المخلوع.

شركة طيران (ابو ظبي) تفتح خطاً إلى الهند

أعلنت اتحاد ايرويز، شركة طيران (ابو ظبي) الحكومية، انها ستدشن خطا تجاريا الى الهند الاثنين ليصبح الخط الثاني عشر في رحلات هذه الشركة خلال عشرة شهور من انشائها.

وسيبدأ خط (ابو ظبي) - بومباي العمل على اساس سبع رحلات اسبوعية، كما قالت الشركة في بيان لها. واضافت انها تنوي تسيير رحلات الى نيودلهي وكراتشي وباكستان قريبا.

وتعتزم الشركة التي انطلقت في تشرين الثاني ٢٠٠٣، العمل على ١٦ خطا في نهاية عام ٢٠٠٤، وتقوم حاليا بتسيير رحلات الى لندن وبانكوك وعمان وبيروت وكولومبو ودمشق.

وتتوقع ان يصل عدد اسطولها الى عشر طائرات في نهاية عام ٢٠٠٥، وتستثمر حاليا ثلاث طائرات ضخمة، اثنتان من طراز ايرباص ايه ٣٣٠-٢٠٠ وواحدة ايرباص ايه ٣٤٠-٢٠٠،

وفي تموز تقدمت شركة اتحاد بطلبية لشراء ٢٤ طائرة ايرباص، بينها اربع طائرات عملاقة ايه٣٨٠،

وفي مطلع ايلول ، اعلنت انها طلبت من شركة بوينغ شراء خمس طائرات ضخمة من طراز ٧٧٧-٣٠٠ اي آر.

إطلاق شركة عملاقة لتولي إدارة مشاريع في دبي

أعلن الجمعة في دبي اطلاق شركة عملاقة مكلفة بادارة مجموعة من المشاريع الكبرى التي تم انجازها في السنوات الاخيرة لتحويل هذه الامارة الخليجية الى محور مهم لرجال الاعمال في المنطقة ووجهة عالمية للسياحة بحسب بيان صحافي.

وأوضح البيان الذي وصلت نسخة منه الى وكالة فرانس برس ان بين المشاريع التي ستتولى هذه المؤسسة شركة دبي القابضة ادارتها مدينة دبي للانترنت ومدينة دبي للاعلام ومدينة دبي الطبية ودبي لاند، وقرية دبي للمعرفة فضلا عن مشاريع اخرى.

وأكد البيان ان هذه الشركة العملاقة ستساعد في اطلاق مشاريع جديدة في المجالات الاعلامية والصحية والسياحية والعقارية والصناعية والطاقة بحسب النص.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة محمد القرقاوي انه تم تشكيل دبي القابضة بهدف تعزيز الانجازات التي حققتها المشاريع والمبادرات الكبرى والاستفادة من آفاق النمو التي يتيحها الدور المتنامي الاهمية لدولة الامارات كمركز عالمي للاعمال والسياحة والتجارة والصناعة والخدمات.

واضاف القرقاوي روعي في تطوير الشركة تحقيق اقصى درجة من المرونة للوحدات والشركات العاملة تحت مظلتها لاتاحة المجال لكل منها لادارة عملياتها اليومية بالشكل الامثل.

وأشار القرقاوي الى ان دبي لاند، وهو مشروع بلغت تكلفته ٢٠ مليار درهم، (٥،٥ مليار دولار) وجذب عددا كبيرا من المستثمرين من داخل وخارج المنطقة سيساعد الامارة على تحقيق هدفها باستقبال ١٥ مليون سائح عام ٢٠١٠،

وتستقبل حاليا دبي التي يبلغ عدد سكانها ١،٢ مليون نسمة، ستة ملايين زائر سنويا وتطمح الى استقبال ٤٠ مليونا بحلول عام ٢٠١٥،

تنشيط السياحة البينية العربية يحسن فرص الاستثمار والعمل

احتلت اهمية السياحة البينية العربية حيزا كبيرا من مداخلات المشاركين في الملتقى والمعرض العربي للسياحة والسفر، المنعقد في بيروت على مدى ثلاثة ايام، كوسيلة لتحسين فرص الاستثمار وفرص العمل. ولفتت مداخلات الافتتاح امس الاول الى ضآلة حصة العالم العربي من السياحة العالمية برغم تنوع منتوجاته السياحية وذلك بحضور نحو ٨٠٠ شخص من بينهم وزراء ومسئولون من الوزارات والهيئات السياحية العربية.

وقال رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة عثمان العائدي تأمل الصناعة السياحية من كافة البلدان العربية العمل على تسهيل السياحة البينية العربية لتحسين فرص الاستثمار وفرص العمل في العالم العربي

واكد العائدي ان العالم العربي لا يعطي الاهمية الكافية للتبادل السياحي البيني مقارنا السياحة البينية العربية بمثيلاتها في تجمعات جغرافية اخرى. وقال ؟المتوسط العالمي للسياحة البينية هو ٨٢٪ اما في العالم العربي فالنسبة لا تتعدى ٤٢٪ مشبها السياحة البينية العربية بأنها كنز حقيقي.

ودعا باسم الاتحاد العربي ؟للتعاون والانفاق لانشاء الصناعة السياحية التي تحتل حاليا المرتبة الاولى في العالم اذ تمثل ٥ ,٨٪ من الاقتصاد العالمي كما ان نحو ١١٪ من سكان العالم يعملون في القطاع السياحي. واعتبر رؤوف ابو زكي المدير العام لمجموعة الاقتصاد والاعمال اللبنانية المتخصصة ان السياحة ستكون نفط العالم العربي.

وقال الانفاق على السياحة سيتضاعف مع حلول عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ١٨٠ مليار دولار ويوفر نحو ٣ ملايين فرصة عمل خلال هذه الفترة. واكد أن حصة العالم العربي من اجمالي السياحة العالمية لا تزال ضئيلة برغم انه يتملك مخزونا ثقافيا وتاريخيا ضخما ويتمتع بمقومات سياحية على قدر كبير من الغنى والتنوع.

من ناحيته شدد وزير الدولة الاردني لشؤون الوزراء صلاح الدين البشير على ان الدول العربية تمتلك مقومات سياحية متكاملة. وقال اذا تم استغلالها بالشكل الامثل وبالتنسيق المشترك تؤدي الى النهوض بهذا القطاع على مستوى عربي متكامل.

واعتبر البشير ان الملتقى يشكل فرصة فريدة للعمل من اجل تطوير صناعة السياحة في العالم العربي، ومحاولة للتوصل الى فهم عميق ومشترك لكيفية تعزيز المكتسبات ونقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وتحديد مواضع الخلل.

واوضح الوزير الاردني بأن السياحة العربية تشكل جزءا لا يأس به من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وقال ؟هي احد اهم محركات النمو ومصدر اساسي لفرص العمل. بالمقابل ربط وزير السياحة اللبناني علي عبد الله بين ارتفاع عدد السياح في لبنان وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع.

واوضح ان عدد السياح، وغالبيتهم الساحقة من العرب خصوصا من دول الخليج، ضاهى خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي اجمالي العام ٢٠٠٣ الذي تخطى المليون سائح. وقال سجل الاستثمار السياحي في لبنان السنوات الماضية تدفقا ماليا ادى الى رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق الى نحو ١٧ الف غرفة عدا قطاع الشقق المفروشة.

واكد الوزير اللبناني ان هذا الملتقى والمعرض الذي يرافقه يشكلان منبرا مفتوحا لتعزيز التعاون السياحي بين البلدان العربية من جهة، وليكون من جهة ثانية المسهم الافضل والافعل والاشمل في الترويج والتسويق السياحيين. وتنظم الملتقى وزارة السياحة اللبنانية بالاشتراك مع مجموعة الاقتصاد والاعمال وبالتعاون مع شركة طيران الشرق الاوسط والمنظمة العالمية للسياحة والمجلس العالمي للسياحة.

وعلى عادته يكرم الملتقى عددا من الشخصيات العربية الناشطة في هذا القطاع. والمكرمون لهذا العام هم الامير السعودي الوليد بن طلال كأحد ابرز رواد الاستثمار في العالم العربي، والشيخ طارق القاسمي رئيس هيئة الانماء التجاري والسياحي في امارة الشارقة، واكبر الباكر رئيس هيئة السياحة في دولة قطر ورئيس الخطوط القطرية.

ومن ابرز موضوعات المؤتمر واقع واتجاهات السياحة العربية، الترويج السياحي، شركات الطيران ودورها في تنمية السياحة، شركات الطيران ذات الكلفة المنخفضة وتأثيراتها، المشاريع العملاقة ودورها في تنشيط السياحة، دور مؤسسات التعليم السياحي.

اما المعرض الذي يقام على هامش المؤتمر فيضم ؟نحو ٢٠٠ شركة عربية واجنبية اضافة الى مجموعات فندقية دولية واقليمية ومحلية ووكالات سفر وسياحة وشركات طيران وطنية وخاصة وشركات نقل سياحي وشركات استثمار وتمويل.

وتتوزع الشركات في ١٦ جناحا تمثل البلدان الاتية: المغرب، تونس، مصر، سلطنة عمان، الكويت، امارة الشارقة، امارة رأس الخيمة، سوريا، لبنان، الاردن، ارمينيا، قبرص، الهند، ماليزيا، تركيا، اندونيسيا.

أ.ف.ب

الخطوط الجوية العراقية تعود إلى العمل وبأسعار فوق الطاقة

سناء النقاش

في كل يوم تطالعنا الصحف بأخبار المواصلات والاتصالات التي تتنافس بسرعتها مع الريح والضوء في حين يتواصل النقاش حول تخفيض اسعار تذاكر الخطوط الجوية العراقية التي واصلت رحلاتها بعد ١٤ عاماً من التوقف بسبب حرب الخليج والعقوبات الدولية.

وقد بدأت اولى رحلاتها بطائرة من طراز ٧٣٧ برحلة من العاصمة عمان إلى بغداد قبل أن تتوجه إلى العاصمة السورية دمشق، وقال السيد اسحق سهو مدير الخطوط الجوية العراقية في احد لقاءاته بالصفحة الاقتصادية:

كان لشركة الخطوط الجوية العراقية وهي الشركة المدنية الوحيدة للطيران في العراق اسطول واسع يتجه في رحلات يومية إلى كل اصقاع الدنيا وكان هناك مطاران رئيسان في بغداد هما مطار بغداد الدولي ومطار المثنى الذي ينقل الركاب من بغداد إلى البصرة والموصل في رحلات يومية منتظمة ولكن هذه الرحلات توقفت سواء كانت داخلية أو خارجية حال صدور قرارات بعقوبات من الامم المتحدة بسبب دخول العراق إلى الكويت ولم يخترق هذا التوقف الذي بدأ عام ١٩٩١ وحتى سقوط النظام الا في حالات محددة مثل تسيير عدد محدد من الرحلات في موسم الحج لنقل الحجاج العراقيين.

أما رحلات الشركة إلى سوريا فقد توقفت قبل ذلك بكثير حيث قطعت الدولتان علاقاتهما عام ١٩٨٠ بسبب الحرب العراقية الايرانية.

هذا ونأمل حالياً وبعد إعادة الطائرات العراقية التي وزعها النظام على مطارات عدد من الدول مثل مطارات عمان ومطار تونس وموريتانيا وصيانتها وشراء طائرات جديدة من عودة اسطول العراقية إلى العمل وبشكل منتظم ربما يفي بحاجة العراقيين خاصة وأن العراقية لم تسجل حوادث سقوط أو غيرها خلال سنوات عملها التي سبقت التوقف.

وأشار عدد من رجال الاعمال ورجال الاقتصاد إلى ضرورة عودة العراقية إلى العمل خاصة وإنها الاكثر أماناً ولأنها كانت الأرخص دوماً ولكن العديد منهم شكا من ارتفاع اسعار بطاقات السفر من بغداد إلى عمان ودمشق خاصة أن وقت الطيران لا يتجاوز الساعة وربع الساعة.

ويأمل العديد من المواطنين سواء كانوا مسافرين عاديين أو تجاراً أو من ذوي المصالح زيادة عدد الطائرات وزيادة عدد الخطوط إلى العواصم العربية الاخرى وخفض الاسعار كي تعود الحياة إلى هذا المرفق المهم في عالم المواصلات في العراق.

هذا وقد علمنا أن التخفيض قد وصل إلى ٣٠٠ دولار بدلاً من ٤٠٠ دولار للسفر إلى عمان و ٦٠٠ دولار ذهاباً وإياباً بدلاً من ٧٥٠ دولاراً ذهاباً وإياباً سابقاً و ٢٥٠ دولاراً للذهاب إلى دمشق و٥٠٠ دولار ذهاباً وإياباً وقد افتتح مؤخراً عدد من مكاتب الحجز في بغداد والموصل والبصرة، ويتمنى الجميع زيادتها لما فيه خير جميع المسافرين.